

مقومات وسبل إعداد مؤرخ جزائري متمكن:

قراءة في الواقع والطموح

د. طيب بوجمعة نعيمة

جامعة ابن خلدون/ تيارت

الملخص:

أثبتت التجارب صعوبة الخوض في تجربة وضع منهج راقى للبناء أو التطور من دون أن يكون للمؤرخ دور في المجال، لأن له دور رقابي في تحديد أسس وأولويات التغيير الذي ينشده هذا المجتمع أو ذلك، فهو يستطيع وفق تكوينه المهني والثقافي أن يكون عاملا مساعدا في حل مشكلات المجتمع وتتبع جذورها، وهذا يأتي من كون المؤرخ ذاكرة الأمة ومفتاح لشخصيتها، ففي أوقات الأزمات يلجأ المفكرون إلى التاريخ لصياغة نظريات ورؤى وأفكار يفسرون من خلالها أسباب ما يحدث، ويحاولون الوصول إلى الحلول الواقعية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، والمشكلة عندنا هي تراجع مستوى الإعداد النفسي والفكري والثقافي للمؤرخ الجزائري في هذه المرحلة. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، والتي أعتبرها محاولة أولية لفهم المشكلات وتحديد الرؤى من أجل استنباط الخلل ووضع حلول موضوعية باجتهادنا، بما يعيد للدراسات التاريخية مكانتها، ويعد مؤرخا جزائريا قادرا على أن يقدم الحلول الناجعة التي تساهم في رسم رؤية مستقبلية للمجتمع وتعيد له دوره المفقود.

L'expérience a montré la difficulté d'entrer dans l'expérience du développement d'une approche sophistiquée de construction ou de développement sans le rôle de l'historien dans le domaine, car il a un rôle réglementaire pour déterminer les principes et les priorités de ce changement recherché par cette société ou autre, car il peut selon son décompte professionnel et culturel d'être un facteur contribuant à la résolution des problèmes de cette société, car c'est l'historien c'est la mémoire de la nation, Et en temps de crise, les intellectuels recourent à l'histoire pour formuler des théories, des visions et des idées qui expliquent les causes de ce qui se passe et tentent de trouver des solutions réalistes aux problèmes de la société.

Ainsi, l'idée est venue de cette recherche est, que je considère comme une première tentative pour comprendre les problèmes et définir des visions afin d'étudier le déséquilibre et développer des solutions objectives, des solutions efficaces qui contribuent à façonner une vision future pour la société et à restaurer son rôle perdu

مدخل:

لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية إذا ما أراد أن يضع منهجاً راقياً للبناء والتطور أن يجرّد أو يبعد المؤرخ عن ممارسة دوره الرقابي في تحديد أسس وأوليات التغيير الذي ينشده هذا المجتمع أو ذلك. وللمؤرخ دور بنيوي في المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يستطيع على وفق تكوينه المهني وثقافته أن يكون عاملاً مساعداً في حل مشكلات المجتمع وتتبع جذورها، فالمؤرخ هو ذاكرة الأمة ومفتاح لشخصيتها⁽¹⁾. ففي أوقات الأزمات يلجأ المفكرون إلى التاريخ لصياغة نظريات ورؤى وأفكار يفسرون من خلالها أسباب ما يحدث، ويحاولون الوصول إلى الحلول الواقعية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع. ومن هنا، لا يمكننا نكران خطورة الدور الذي يضطلع به المؤرخ وتأثيره السياسي والفكري، وإذا ما استثمر هذا في بناء المجتمع، فإنه سيكون ممكناً، بلا أي مبالغة، وضع الحلول لتجاوز المشكلات الحاضرة بإمارة اللثام عن جذورها السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، والتطلع إلى مستقبل مشرق مفعم بالأمل، وهذا يجري وفق معطيات واقعية مستمدة من الواقع التاريخي.

وهذا البحث: (مقومات وسبل إعداد مؤرخ جزائري متمكن: قراءة في المعوقات والآثار)، هو محاولة أولية لفهم المشكلات وتحديد الرؤى من أجل استبيان الخلل ووضع الحلول الموضوعية، باجتهادنا، بما يعيد للدراسات التاريخية مكانتها، ويؤهل مؤرخاً جزائرياً قادراً على أن يقدم الحلول الناجعة التي تساهم في رسم رؤية مستقبلية للمجتمع، وتعيد دوره المفقود. إن التاريخ وكتابة التاريخ حاضران بقوة في الجزائر ما بعد الاستقلال، ولابد أن يشكل أساساً للتوجهات السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فالماضي شكل للشعب الجزائري جزءاً من كيانه. ومهما حاولت النخب إقصائه - أي التاريخ - من الواقع الراهن، بحجة أن التاريخ والاستناد إليه عودة للوراء في عصر أصبح إيقاعها أسرع مما يتوقعه البشر، فهو كلام غير دقيق. لان التاريخ وكتابتها يمثل حياة متجددة للإنسان وصناعة حية لوعيه⁽²⁾.

وبناء عليه، يحاول البحث تقديم تفسيرات علمية وعملية للمشكلات التي تواجه مناهج تدريس التاريخ وبنية المؤرخ الجزائري، وذلك وفق مشاهدات ذاتية وتجربة شخصية، ومن خلال الاطلاع على تجارب الآخرين، على أمل الخروج من النفق المظلم ووضع العجلة على السكة لكي تدور من جديد بشكلها الطبيعي.

إن المدخل الصحيح لمعالجة مسألة إعادة بناء مناهج دراسة التاريخ في الجامعات الجزائرية يبدأ من إثارة أسئلة عدة ومحاولة الإجابة عليها. ومن هذه الأسئلة: أهمية التاريخ كمادة تدريسية في مناهج التربية الوطنية؟، الرؤى والآليات التي يدرس فيها التاريخ وطريقة إعداد طلبة التاريخ لممارسة مهنة الباحث أو الأستاذ؟. لأننا نجد، إن التاريخ لدى البعض هو مجرد سرد لإحداث التاريخ القديمة بشكل جامد بلا روح أو رغبة في تحريك مخيلة المتلقي، الذي ينظر إلى التاريخ أحياناً على أنه مجرد سرد لقصص وحكايات لا علاقة لها بالواقع الراهن، بسبب حالة الملل الذي تنتابه أثناء القراءة أو الاستماع. السؤال المطروح هنا: هل من وسيلة علمية لتقويم هذه الإشكالية؟. لأنه من تصحيح معنى التاريخ فهو حقل معرفي يتناول دراسة الماضي والحاضر ويستند على دلالات مصطلح التاريخ لأنها اختصت بالماضي وتجاهلت الحاضر.

التاريخ علم وأولوية بناء:

لقد بدأ تسال الإنسان عن معنى التاريخ وعن حوافزه وحركاته، منذ أن استطاع هذا الكائن المغامر أن يتحدى ظروفه وان يتبين أن هناك عوامل وحوافز تعمل على تحريك مجتمعه وتطويره⁽³⁾. ومن تجارب الماضي يتجلى لنا اختلاف مستويات الخطاب التاريخي بحسب الزمان والمكان، وبحسب الطاقة المعرفية للمؤرخين، وكذلك اختلفت مستويات المعنيين بالخطاب التاريخي، الذين يجد المؤرخ نفسه ملزماً بأخذها بعين الاعتبار. وعليه، فالتاريخ بالمعنى المعاصر للكلمة، من حيث هو ظاهرة اجتماعية تجسد مجمل أنماط الفعل الإنساني في الحضارة والثقافة والمدنية، لم يكتسب أهميته المعرفية وأهليته الفكرية إلا في العصر الحديث، وذلك بعد أن اكتسب معنى أشمل وأوسع، بحيث بات يعني جميع أشكال الحياة الاجتماعية وتجليات التطور المادي والمعنوي في علاقتها بالأشكال والتجليات الأخرى⁽⁴⁾، بل إن التاريخ كما نعرفه الآن يعد فرعاً متقدماً من المعرفة له منهجه ومقوماته، وهذا الراي شيء حديث الى حد ما، فمن المؤكد انه لم يوجد وجوداً حقيقياً قبل القرن التاسع عشر الميلادي⁽⁵⁾. واعني هنا، الأسس العلمية للتاريخ كمنهج وآليات جعلته يأخذ بعده العلمي والفلسفي في المؤسسات الأكاديمية.

والمقصود هنا، إن التاريخ هو نمط من أنماط المعرفة العلمية المنضبطة التي نضجت بنيتها المنهجية والنظرية في سياق التطور المذهل للعلم الوضعي، وعليه، فإن البحث التاريخي نوع من أنواع البحث العلمي، ويندرج من حيث الأصل تحت ما نسميه العلوم، والتاريخ هو العلم الخاص بالجهود الإنسانية، أو محاولة تستهدف الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بجهوده في الماضي⁽⁶⁾.

ومن هنا، لم تعد دراسة التاريخ مجرد استنكار للماضي فحسب، وإنما غدا عنصر استلزام للمجتمع من أجل البناء المستقبلي، وذلك عبر تحفيز الشباب نحو النهوض والارتقاء من اجل مستقبل يحقق الازدهار والرقى. وفي هذا الاتجاه كتب الدكتور فاروق عمر فوزي معلقاً على هذه المسألة بالقول: "أن دراسة التاريخ هي أهم الطرق في عملية التحليل السياسي للحاضر الذي نعيش فيه. فنحن ندرس الماضي لنضع أيدينا على الخيوط التي تتسج منها الحاضر فنفهم قوامه وتركيبه، ثم أن الأمر لا يتوقف في دراسة التاريخ عند حد معرفة الحاضر ولكن يتعداه إلى توضيح الاتجاه الذي يجب أن تسير فيه الأمة نحو مستقبلها. فالحاضر كما هو معروف، ليس ثابتاً ولكنه متطور ومتغير وهو مفترق طرق لعدد كبير من المستقبلات. ومن الضروري أن تبين الأمة أي اتجاه تسير فيه"⁽⁷⁾. وهذا يدعونا للقول، أن البحث التاريخي، مثل بقية البحوث في العلوم الأخرى، يخضع لما يساق من معطيات تاريخية وسلوك ميثودولوجي (Méthodologie)⁽⁸⁾ للمؤرخ وأخرى فطرية، وفي مقدمتها: الموهبة، وهذه الموهبة لا يمتلكها الجميع، فالبحث خلق وإبداع، وتلك قدرة خاصة تبرز أو تتألق لدى بعض الأفراد، وتتضاءل أو تتعدم عند آخرين. وهذه الموهبة، عندما تتوفر، يمكن تمييزها بالمعرفة والمثابرة، فكثرة الاطلاع على الأعمال الجيدة، وعمق التفكير فيها وفي خطواتها الفكرية، ثم الاستمرار على محاولات البحث والدراسة، والتعرف على أخطاء المحاولة كما يبرزها الأساتذة والمثقفون والنقاد، والاتجاه لتحاكي هذه الأخطاء في الأعمال الجديدة. وكل ذلك ينمي موهبة البحث ويبرز شخصية الباحث⁽⁹⁾.

وقد يعترض البعض على المثالية التي طرحناها فيما سبق، على أن التاريخ في اقله انفعالات ذاتية تختلج في أعماق كاتبه، وقد يكون هذا التصور صحيحا، وقد يكون خطأ، وفي هذا نستعين بما قاله المؤرخ محمد داود، حين كتب يقول: "اعلم أن كتابة التاريخ ينبغي أن تختلف باختلاف الأحوال، فالمؤرخ لأجل الأغراض الخاصة وللدعاية، له أن يراعي المبدأ الذي ألف لأجله، فيرفع ما يشاء ويضع ما يريد، ويذكر ما يرضاه أو يرضيه، ويغفل ما لا يوافق مبدأه ومراده، يشيد بذكر ما يؤيد رأيه ومذهبه، ويحط من قيمة كل ما يخالف ذلك، أما التاريخ الحقيقي الذي يكتب للاعتبار، ويسجل مختلف الحوادث والأخبار، فينبغي أن يكون كالمرآة أو كالألة المصورة التي تثبت الأشياء كما هي، والمؤرخ الصادق، الكاتب الحر هو الذي يثبت الحوادث كما وقعت، ويصف الأشخاص والأشياء بأوصافها الحقيقية بدون مبالغة ولا بخس، فبذلك يعرف مقام المصلحين، وفضل المحسنين، وكفاح العاملين، وجهود المخلصين، كما يعرف أيضا جبروت الظالمين وطغيان المعتدين"⁽¹⁰⁾.

ان الإشكالية التي تتجلى هنا، هو أن الفكر التاريخي العربي، بما فيه الجزائري، المعاصر يفتقر إلى رؤية خاصة متميزة في البحث التاريخي⁽¹¹⁾، والواضح لكثير من باحثينا في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها علم التاريخ، أن الأنظمة المعرفية التي تعتمد هذه العلوم عندنا، وأساليب البحث العلمي وأدواته المتبعة فيها، مستمدة في مجملها مما توصل إليه الفكر الغربي في هذه المجالات خلال مسيرة تطوره التي بلغت ذروتها في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، تلك المسيرة التي أنتجت، في مجال التاريخ، منهجاً متكاملًا للبحث التاريخي، وضع، لأول مرة، من قبل المؤرخين الفرنسيين شارل لانغلو وشارل سنيوروس في سنة 1898، لينتقل التاريخ بذلك الى مصاف العلوم، ويتميز كما تتميز هذه العلوم بمناهج خاصة بها، كالمناهج البرهاني أو الاستدلالي للرياضيات، والمنهج التجريبي لعلوم الطبيعة.

ومن خلال هذا تتجلى لنا حقيقة لا يمكن الطعن فيها، ألا وهي إن التاريخ علم قبل كل شيء، وأولوية تفرض علينا الأخذ بها في عملية البناء والارتقاء، إذا ما أريد لها أن تكون راسخة وقوية وفاعلة.

تدريس التاريخ في الجامعات الجزائرية:

خلال العقدين الأخيرين أخذت العلوم الإنسانية عامة⁽¹²⁾، وعلم التاريخ خاصة، تعاني من تراجع كبير في مستوى أدائها في الجامعات الجزائرية، فعلى الرغم من أهمية التاريخ وما يساعده في حياة الأمم وتطورها إلا أن الاهتمام الذي يحظى به في بلادنا لا يتناسب مع ما توليه الأمم المتقدمة له⁽¹³⁾. وكثير من الأمور التي دخلت حتى على مستو أداء التدريسيين⁽¹⁴⁾، والتي انعكست آثارها السلبية على آليات وطرق التدريس، فبدأ يتخرج كثير ممن ليست لديهم خلفيات تاريخية، وبدأوا بتدريس التاريخ لأجيال جديدة وكأنه مطالعة عامة وهذا ما أضر التعليم العالي، ولهذا يجب أن ننظر إلى مسألة المناهج وطرق التدريس للتاريخ بعين الاهتمام والتمعن⁽¹⁵⁾. والتساؤلات التي تطرح نفسها هنا: ما أسباب ضعف مناهج تدريس التاريخ في الجامعات الجزائرية؟ هل هو ضعف المنهج

الدراسي أو مقررات المنهجية؟. أما أن المسؤولية المباشرة تقع في ضعف ما يدرسه طلبة التاريخ في الجامعات الجزائرية؟.

ان الإجابة عن هذه التساؤلات تستدعي منا الوقوف عند مسألتين هامتين، إذا ما استوعبنا أهميتها وقيمتها، يمكننا وضع الأصبع على الجرح كما يقال، وهما:

1. أن التاريخ الآن يدرس في العالم كمنهج حياة ومصدر أساسي لمعرفة الحياة ولا يقتصر التاريخ على أقسام التاريخ فقط بل حتى في التخصصات العلمية بما في ذلك الطب والهندسة فهناك مواد تكون اختيارية من ضمن المناهج، وعليه يجب أن تعدّ مادة التاريخ كمادة أساسية ضمن هذه المواد بعد أن البلد يحتاج نصف خبرة علمية ونصف خبرة إدارية. والتعامل مع المجتمع والتاريخ مصدر معرفي كبير وهذا يعطي فرصة كبيرة لخريجي التاريخ في الجامعات. لأن ما ندرسه في مجتمعنا هو تاريخ سياسة وفلسفة وما يدرسه هم هو تاريخ فني ومعرفي وغيره وبالتالي فإن هذه الأبواب التي تفتح على تدريس التاريخ وبما تخفف من ادلجة السياسية وغيرها من الأمور التي لا تغني أو تسمن.

2. تشكيل ذهنية الطالب الذي يدرس التاريخ، بحيث يجب أن يتقبل الطالب التعددية سواء في التاريخ القديم كمذاهب أو آراء، وبالتالي التهيئة نحو روحية التسامح أو التعددية في التحليل والنتائج، إذا وجهنا الطالب بمخرجات مؤدلجة وجاهزة تجعله يتعامل مع الآخر ضمن أفكار مسبقة.

لقد اتضح لنا من خلال تجربتنا، المتواضعة، أن أقسام أو فروع التاريخ في الجامعات الجزائرية منذ البداية اعتمدت تقسيماً نمطياً في تدريس موضوعات التاريخ، إذ تم تقسيم هذا التاريخ إلى ادوار أو حقب بحسب الدول التي ظهرت على المسرح السياسي، فقد اعتمدت منهجية تكاد تكون متشابهة في إدراج العناوين الرئيسية والفرعية من غير تحديث أو ابتكار على الخصوصيات التي تتفرد بها كل دولة عن الأخرى، حيث أسهم هذا المنهج التقليدي في خلق ضبابية. ومع القصور في إيصالها إلى الطلبة، فخلق لنا هذا الحال صورة مشوشة وبذلك أصبحت الموضوعات التاريخية التي تدرس في أقسام التاريخ تعبر عن فلسفة ورؤى شخصية بعيدة كل البعد عن الموضوعية بأبسط صورها.

ومن خلال تتبع المناهج⁽¹⁶⁾ التي تدرس في أقسام وفروع التاريخ في الجامعة الجزائرية، يمكننا تدوين الملاحظات التقنية الآتية، وهي:

1. تركز الغالبية العظمى من مفردات مناهج التاريخ، والتي تدرس في الجامعات الجزائرية، على الجانب السياسي فقط. فقلما نجد اهتماماً بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. ضيق المساحات التاريخية التي تتضمنها مناهج التاريخ في الجامعات الجزائرية⁽¹⁷⁾. وهذا يستدعي ضرورة معرفة أكبر مساحة تاريخية في العالم بجوانبها المختلفة (سياسة، اقتصاد، مجتمع، ثقافة) وعدم التركيز على جوانب محددة، مثلاً يدرس تاريخ الوطن العربي الحديث، أو تاريخ الأمريكيتين أو استراليا، تاريخ جنوب شرق آسيا، تاريخ الصينوتاريخ شرق أوروبا، وغيرها من المناطق التاريخية الأخرى.

3. سيادة الطابع السردى الإملاني في عملية تدريس التاريخ وافتقاد آليات ووسائل التي تساعد الطالب على التحليل والاستنباط. حيث نجد أن معظم دراسات التاريخية هي سردية من دون تحليل واستفادة من دراسة التاريخ، وهذا يعني ضروري مراجعة المناهج التاريخية والاستفادة من قراءتها للمستقبل والأجيال القادمة وتثبيت ذلك في محور الاستنتاجات والتوصيات.

4. يجب أن تكون مناهج التاريخ مرتبطة بموضوعية الحقائق التاريخية وبما يستفاد منها في الدراسة واستخلاص العبر، أي الابتعاد عن العاطفة في ذكر الأحداث، والاهتمام بالموضوعية عند دراسة التاريخ، ولهذا يجب ان نتخلص من لعنة التاريخ وان يكون تاريخنا حافزاً لنبني المستقبل لا أن يكون العكس. واقترح على الجهات الوصية أن تشكل لجان مهنية ، قبل كل شي، ومن أساتذة مختصين فعلا، لمراجعة مفردات مناهج دراسة التاريخ، وإستحداث مناهج تاريخية ذات هدف بناء. ويجب التأكيد في المناهج الدراسية على العبر والدروس المتوخاة من دراسة الأحداث التاريخية وان توظف بشكل ايجابي في تجاوز الكثير من المعضلات التاريخية التي نعيشها اليوم.

5. فقدان عملية الاستقرأ الجيد للتاريخ بما يجعلنا نبني جيلاً يفهم التاريخ جيداً، ويبدأ ذلك بمناهج مناسبة وأساتذة أكفاء في إيصال المادة التاريخية بموضوعية. وهذا يعني أنه يجب متابعة أساتذة الجامعات في مسألة التغيير الحضاري لفهم التاريخ وحثهم على العمل بايجابية في هذا التوجه. فأغلب المناهج هي مناهج تقليدية لا تطرح فكرة جديدة تتسجم مع الواقع التاريخي الحالي، وبذلك تكون إسهامه فاعلة في حل الكثير من الإشكالات المجتمعية التي أفرزها الاحتلال.

موضوعية مناهج التاريخ في الجامعات الجزائرية

أن منهج البحث التاريخي يعد ركيزة أساس في كتابة علم التاريخ لا يمكن تجاهلها في عملية تدوين التاريخ من حيث الاهتمام بخطوات يتم فيها وضع التاريخ في مساره العلمي من خلال دراسة منهجية تبدأ من اختيار الموضوع إلى جمع المادة وتصنيفها ونقدها وصولاً إلى الاستنتاجات التي تقدم التاريخ على انه علم الموعدة والدروس المستفادة والذاكرة التاريخية والإنسانية الحية من خلال فهم التاريخ فهما صحيحا .

وهناك كثير من الرسائل الأكاديمية المتميزة في الجامعات الجزائرية بحيث تركت بصمتها في المدرسة التاريخية الجزائرية، وتحولت إلى كتب منشورة في الجزائر وخارجها، اختصت بجوانب التاريخ الحديث والمعاصر المحلية والإقليمية والدولية في حين كانت قبل عقود من الزمن مسألة الإقبال على دراسة خارج إطار تاريخ من الأمور الصعبة، إن لم يعتبرها البعض مغامرة قد تؤدي بصاحبها التهلكة، متعللين في ذلك، بصعوبة توفر المصادر والمراجع. ثم تناول حاجتنا إلى موضوعات للدراسات التي الجامعية تحتوي الجديد من الأفكار والمبتكر والمعالجات والمبدع من التحليلات بعيداً عن التدوين والنقل وتذليل الهوامش من دون وعي وإدراك حقيقي .

أنه من الضروري وضع اطار عام لمشروع تحديث المناهج وتحديد الزوايا والأهداف والمخرجات لأقسام التاريخ في الجامعات العراقية بمختلف كلياتها مع مراعاة خصوصية ومخرجات كل كلية. ويجب الأخذ بعين

الاهتمام تغيير بعض المقررات والمفردات المعتمدة حالياً واستبعاد الأفكار الايديولوجية بمختلف أشكالها وان تكون المناهج ومفرداتها ذات طابع علمي يقترب كثيراً من الحقيقة التاريخية منه الى التأويل، ومن الضروري الاطلاع على المناهج والمواد المقررة في أقسام التاريخ المماثلة في كليات الدول العربية المجاورة وحتى الدول المتقدمة لغرض الاستفادة من تجاربهم، كما يجب مراجعة الكتب المنهجية ومفرداتها المعتمدة حالياً من قبل خبراء متخصصين بعد دراستها ومراجعتها والتأكد على عدم تكرار المناهج الدراسية ومفرداتها ومراعاة تسلسلها الزمني وأن يعهد تدريسها من قبل أساتذة متخصصين. وهذا يعني التخلص من حالة الجمود والتكلس التي تعاني منها المناهج الدراسية بعمومها، ولاسيما التاريخ، اذ علينا دائماً التذكر من أن المحيط يتغير بسرعة مذهلة ومعه تتطور البحوث والاكتشافات. وبناءا عليه، فان وحدة المناهج في مختلف التخصصات على المستوى الوطني، ومركزية اتخاذ القرارات فيما يخص تعديل المناهج وتطويرها يؤدي إلى جمودها وبالتالي إلى عدم مسابقتها للتغيرات التي تحدث في المحيط⁽¹⁸⁾.

منهجية العمل الكتابي بين الواقع الأكاديمي ومضاداته:

لعل من ابرز سمات العلوم الإنسانية، وعلم التاريخ واحدا منها، هو موضوعها المميز والشائك في ذات الوقت، فجوهر اهتمام هذه العلوم هو رصد الواقع الإنساني وظواهره المعقدة⁽¹⁹⁾. ولكن الشائع، على المستوى الرسمي والعام، إن النظرة إلى العلوم الإنسانية على أنها من الأمور الثانوية وضرب من الترف الذي لا طائل من ورائه، ومثل هذه النظرة الاستعلائية تجاه هذه العلوم كرسست على الدوام تصورا خاطئاً مفادها أن العلوم الدقيقة هي وحدها سبيلنا للخروج من دائرة التخلف الحضاري الذي نزرع تحت وطأته منذ قرون⁽²⁰⁾. وهذا ما جعل الجهات الوصية تهمل العلوم الإنسانية ولا توليها الاهتمام الكافي واللازم بما يجعلها أداة من أدوات إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات التي يعاني منها المجتمع.

أن التاريخ علم واسع متعدد الجوانب في التاريخ السياسي وفلسفة التاريخ وتاريخ الفكر وعلم التاريخ وغيرها من الطروحات. ولكن الأهم هنا، ما هي الكيفية التي نستطيع بها أن نجدد التاريخ في ضوء مسلمات المؤرخين العامة التي بدأت تتزعزع منذ زمن، ومن اجل الإجابة على هذه المسألة، أربع نقاط مهمة لا بد من معرفتها، وهي:

1. المفاهيم العامة المستخدمة لدى طلبة الدراسات التاريخية، هذه التعابير تعكس جانبين، الاول: مفهوم القطيعة بين علم التاريخ وطلبته، والثاني: الفجوة الثقافية القائمة بين المؤرخين بعد نيل شهادتهم الجامعية .
2. من هو الذي يكتب التاريخ؟ هل هو السياسي أم الأستاذ الباحث⁽²¹⁾ في الجامعة؟ حسب خبرتي إن الأستاذ هو الذي يوجه السياسي وهذا ما يجب ان يعمل به.
3. أنماط المؤرخين أو نوعية المؤرخ، من الذي يجعل المؤرخ مؤرخاً؟ هل هي الشهادة؟، أم المؤسسة التي ينتسب إليها؟، لم يتقدم ولا باحث من جميع الأساتذة على حد معرفتي يتحدث عن موضوع فلسفة التاريخ .

4. إعادة النظر في اليات وغايات تربص الباحثينفي الخارج بما يعزز الاستفادة من الخبرات الأجنبية بشكل الذي يساهم في الارتقاء بالمستوى العلمي، وليس وفق ما يشاء هو ورغباته السياحية ليس الا.

ما المطلوب من أجل إعداد مؤرخ جزائري متمكن:

من التجربة العلمية في التدريس الأكاديمي، وكذلك المساهمة في الإشراف ومناقشة طلبة في النظام الكلاسيكي، والطور الأول والثاني من نظام (ل.م.د.)، وجدت هناك ضعف عام لدى الطلبة وغياب النظرة الأكاديمية المتعلقة بآليات الكتابة التاريخية من حيث التقنيات والمنهج التاريخي فضلا عن فقدان العقلية الجيدة، التي هي الأساس الذي تنطلق منه عملية بناء شخصية المؤرخ القادر على استيعاب دوره في المجتمع وتفاعلاته. إذ وصل الحال إلى درجة الاستهزاء بقيمة التاريخ وأهميته في تفاعلية المجتمع وتطوره، ويشير إلى هذا الدكتور إبراهيم فخار قائلا: "ما لبثت إفرزات التعثر في هذا المضمار إن ترجمت فيما شهدته البلاد في ثمانينات القرن الماضي من دعوات - بصرف النظر عن مبعثها وخلفياتها - عكسها قول بعض طلاب المدارس والجامعات أن : (ارموا التاريخ في المزبلة)"⁽²²⁾.

والمؤسف هنا، ان المسألة لم تتوقف عند هذا الحد، لأننا نجد الكثير، بل وحتى البعض من أساتذة التاريخ في الجامعات الجزائرية، ينظرون للتاريخ - وهو تخصص من التخصصات الأكاديمية- على انه سرد لما سطره الأموات، وهو عالم مثواه القبور، أو لا يتعدى مجموعة قصص- حزينة كانت أم مفرحة- لم يعد لها دور في عملية بناء المجتمع وتوجيه الأجيال نحو مستقبل كبير. ونستشعر حقيقة ذلك، ما أن تتحول المناقشة، في أي محيط ثقافي، نحو التاريخ وعلاقته بالعالم الذي نشهده في الوقت الحاضر. وما كانت الأمر تصل الى هذا الحد، لولا تخلف الآليات التي يتم بها تدريس التاريخ في المدارس والجامعات في بلادنا. وأعتقد ان عملية تدريس التاريخ لم يتم التعامل معه بجدية في أقسام التاريخ في الجامعات الجزائرية.

وأنتيأرى من أن الأساس في تجاوز كل المعوقات والأخطاء والهفوات التي تحول دون هذا الخلل هو بناء وإعداد مؤرخ جزائري متمكن. وهذا المطلب يستدعي منها إلقاء الضوء على الصفات والإمكانات التي يجب أن يتحلى بها المؤرخ لكي تتكامل الصورة ونجد الإجابات على ما طرحناها من تساؤلات فيما سبق.

وعليه، نستطيع القول استحالة تحقيق أي تغير من دون أن يكون لدينا مؤرخ على مستوى عال من الأهلية العلمية والذهنية، ليغدو على درجة واعية من الثقافة والوعي التاريخي، وبالتالي يصبح مدركا للحقل الذي يختاره من حقول الدراسات التاريخية المتنوعة. والمؤرخ يدرس التاريخ باحثا عن الفعل ورد الفعل الصادرين عن الإنسان وبيئته غير المستقرة، وهنا يظهر دور البحث التاريخي في تنظيم معارف الإنسان وأفعاله تجاه محيطه بحثا عن الحقيقة، إذن هو يتحرى ويبحث عن الحقيقة ويصفها، ولكنه يصدر الأحكام ويعطيها تفسيراً يقوم على أساس التصورات الموصولة بمعنى الحياة، ويخضعها لمنهج علمي يقوم على الأسباب والمسببات لاغيا عامل الصدفة والحظ، معتمدا على دوافع براغماتية وأخلاقية، والمؤرخ في ذلك يؤكد الحقائق التي لم يكن بالإمكان حدوثها بطريقة خلاف التي حصلت بها (التكرار - التعاقب)⁽²³⁾. ومن هنا، المؤرخ هو شخص محترف متدرب

على العمل الكتابي تدريباً علمياً⁽²⁴⁾، ومن الضروري أن تتوفر فيه الاستعدادات الفطرية، النفسية والكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله للقيام ببحث تاريخي مميز، والتي تساعده على تنظيم المعلومات التي يريد نقلها إلى القارئ، تنظيمًا منطقيًا له معناه ومدلوله، مرتبًا أفكاره ترتيبًا متسلسلاً، في أسلوب علمي رصين بعيد عن الغموض، والإطالة⁽²⁵⁾.

ومن هنا، ليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخاً كما يتصور بعض الناس، لأن لقب (مؤرخ) هو تعبير كبير لا يرتقي الشخص الذي يحمله إلى دلالاته ومعانيه لمجرد إمامه بحكاية الماضي. وإنما يتطلب توفر الصفات الضرورية للمؤرخ، وأن تتحقق له الظروف التي تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته. ومسألة قرب أو بعد الباحث في التاريخ من تلك المواصفات والصفات هي التي تحدد إن كان هذا الباحث (المؤرخ) موهوباً أم كاتباً عادياً⁽²⁶⁾.

ولكن هذه المفاهيم والتوصيفات التي نذكرها عن المؤرخ، هل هي موجود في سلوك المؤرخ الجزائري خاصة، والعربي عموماً، في وقتنا هذا؟، سؤال يطرح نفسه بقوة إزاء تدني المستوى في الأداء والعقلية. إن ما يميز واقع المؤرخ في وقتنا الحاضر هو التردّي الواضح في المستوى العلمي، فنظرة واحدة إلى بعض ما يكتب عن التاريخ في هذه الأيام يوحي بأن هناك أعداد غير قليلة من المؤرخين العرب يكاد يجهل القواعد الأساسية الخاصة بالعمل التاريخي ويتعثر في كتابة أي عمل كرونولوجي متزن في التصميم والمضمون، ويفتقر، فوق كل شيء، إلى نظرة فلسفية شاملة يدون من خلالها هذا التاريخ ووقائعه. وبدون شك، أن كثرة المنتحلين على هذا العلم من هواة ومتطفلين ساهم في شيوع هذه الظاهرة، وفي ظهور مدلولاتها العكسية على شكل تيارات معاصرة في مجال الفكر وشؤون الحياة العامة. لكن جانباً من هذه الظاهرة مرده يعود إلى إسهامات المحترفين الشخصية لهذه المسألة، وإلى الإساءة التي تحصل منهم للمهنة تعمداً أو بغير تعمد⁽²⁷⁾. وبناءً عليه، نجد أن البحث الجيد هو إفراز أو ثمار جهد باحثاً جيداً، وذلك نظراً لارتباط البحث بالباحث وتأثيرهما كل على الآخر، سلباً أو إيجاباً⁽²⁸⁾. والمؤرخ، بهذا، متلازم مع الحدث التاريخي الذي يحركه باتجاه البطل أو الجماعة بهدفه أساسها الحقيقة. ولكن طبعاً بوصف وعرض وتحليل وإيضاح، يوظفها المؤرخ للوصول إلى الحقائق. وعليه، عمل المؤرخ موضوعي له طابع سياسي حضاري وله قيم اجتماعية فكرية (خير - شر) تهتم بالسلوك البشري بتنوعاته (فشل - نجاح)⁽²⁹⁾.

ومن أجل أن يكون المؤرخ على قدر هذه المسؤولية، هناك عاملان أساسيان لضمان تقدمه في دراسته، وهما: **استعداد الباحث وعملية إعداده**، ولا يمكن التهاون بأي منهما، فلا يكفي أن يكون المؤرخ ذو استعداد جيد حتى يتمكن من تقديم عمل مميز، بل وينبغي أيضاً أن يكون معد إعداده سليماً⁽³⁰⁾. وهذا يعني، إن المؤرخ لا يمكن أن يكون مؤهلاً لأداء واجبه وعمله على الوجه الأكمل إلا إذا توافرت فيه صفات ضرورية تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته على أكمل وجه وبصورة قريبة أو مطابقة للواقع⁽³¹⁾. علماً، إن اكتساب القدرة على القيام ببحث منهجي، مكتمل الجوانب ليس بالأمر السهل، ولكن التدريب المتواصل، والاستعداد الفطري، العلمي،

والإصغاء إلى توجيهات الأساتذة المتخصصين، كفيلة أن تنمي مواهب الباحث، وتضاعف قدراته على البحث بصورة مستقلة⁽³²⁾.

فيما يخص استعداد الباحث، نعني بها توفر صفات محددة يجب أن يتحلى بها الباحث. وتنقسم تلك الصفات التي لا بد أن تتوفر في شخص المؤرخ إلى نوعين، هما: صفات ذات طبيعة غريزية في ذات المؤرخ، أو صفات منهجية يكتسبها المؤرخ بالتدريب العلمي المنظم على البحث والعمل الكتابي من منظوره التاريخي، والأولى مكملة للثانية، ومقومة لها، وإذا ما تلاحمت فستكون منه، على الأقل في بداية عمله مؤرخاً مؤهلاً للبحث والكتابة⁽³³⁾. وعلينا الوقوف عند هذه الصفات من أجل ارتسام صورة المؤرخ عند قراءتنا لما يقدمه من نتاج، وهيعلى نوعين، أولهما : صفات ذات طبيعة غريزية، والتي تشمل الصفات ذات الطبيعة الغريزية أموراً معروفة لدى المعنيين في شؤون البحث عند المؤرخ، ومنها نذكر:

1. حب المعرفة والصبر على تحصيلها. وهذا يعني الجد والمثابرة في البحث والعمل، مهما كانت الصعوبات والمشاق التي تعترض طريقه، بمعنى أزاحت أي عائقاً أمام رغبته الجامحة في البحث عن الحقيقة⁽³⁴⁾. وإن يكون حكمه صحيحاً إلا بقدر التخلص من التحيز والهوى⁽³⁵⁾.
2. يجب أن يتحلى المؤرخ بثقافة متنوعة ومتشعبة، وأن يكون ملماً بالتيارات المختلفة التي تؤثر في مجتمعه الصغير وعالمه الكبير، ومتفهماً لتفسيرات المدارس التاريخية المختلفة، مستفيداً من أهم العلوم المساعدة للتاريخ⁽³⁶⁾. وأن يكون ذا عقلية منظمة، قادرة على الترتيب والتنسيق والاستفادة مما توفر لديه من مادة تاريخية، وأن تكون قادراً على تبين الخط الرئيسي للموضوع والتركيز عليه، وأن يتجنب إغراق نفسه في التفاصيل أو المسائل الفرعية أو الهامشية⁽³⁷⁾. وأن هذه العقلية لا يمكن توفرها كصفة من الصفات الأساسية في المؤرخ إلا من خلال العمل الدؤوب والمستمر في تطوير القدرات الذاتية وترسيخها⁽³⁸⁾.
3. أن يكون المؤرخ شجاعاً في التعبير عن رأيه، وفي ذكر ما توصل إليه من حقائق ونتائج، وغير مجامل أو منافق، وإلا يخفي بعض الحقائق التي توصل إليها، وأن يكون هدفه الحقيقة التاريخية وحدها⁽³⁹⁾. ومن يخرج على ذلك لا يمكن أن يعد مؤرخاً، ولا ريب أن الكشف عن عيوب الماضي وأخطائه تقيده إلى حد كبير في السعي إلى تجنب عوامل الخطأ في الحاضر، وعدم الكشف عنها يعد تضليلاً وبعداً عن التبصر والمصلحة⁽⁴⁰⁾.
4. من يريد أن يكون مؤرخاً حقيقياً أن يأخذ بعين الاعتبار التحلي بالصبر والتأني وعدم التعجل في إصدار الأحكام، وأن يعطي بحثه الوقت الكافي للمناقشة والمقارنة والتحليل والتفسير⁽⁴¹⁾. وعليه، يجب أن يكون المؤرخ صبوراً لا تمنعه صعوبة البحث والمصاعب والعقبات، مهما كان نوعها، عن مواصلة العمل والاستسلام.
5. أن يكون محباً لعمله، ومولعاً به، حريصاً على خدمة الحقيقة وحدها، غير قاصد من وراء عمله التقرب إلى حاكم أو الحصول على منصب، أو وضع التاريخ في خدمة المصالح السياسية. وأن لا يكون مسعاه من وراء الكتابة التاريخية أن تحقيق حب الشهرة والظهور⁽⁴²⁾. إذ أن الحقيقة العلمية التي قد يكشف عنها تعادل كل ألوان الكسب وصفوف المناصب أو تزيد عنها. ولا شك أن العاكفين المتفرغين للدرس والبحث في كافة العلوم، ومنهم المؤرخون، هم الذين يقوم على أكتافهم تقدم الإنسانية وازدهار الحضارة⁽⁴³⁾.

وثانيهما الصفات المنهجية تعتبر الصفات المنهجية الأساس في عمل المؤرخ المحترف، وفي تطوير ذهنيته، فهي التي تتحدد بالمفردات التالية: ملكة النقد، عدم التحيز والقابلية الكتابية والتي يدور حولها تدريب المبتدئ تدريبا علميا يؤهله لاكتساب منزلة الثقة بين أقرانه، وتمكنه من متابعة حلقات الماضي، وفي تطوير صفاته التي تكون منه مؤرخا ناجحا⁽⁴⁴⁾، وهي:

1. ملكة النقد والشك، وهي أن يكون قادرا على الفحص والمقاربة والاستقراء، أي فهم العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة، ولا يصدق، بسذاجة، كل ما يقرأه أو يسمعه، بل عليه تحري الدقة، واستخدام كل الإمكانيات الذهنية من أجل تبين صحة الوثيقة أو صحة الواقعة، واستخراج النتائج منها⁽⁴⁵⁾. بمعنى أن يمتلك المؤرخ ملكتي النقد والشك التي من خلالها يدرس ويستقرئ ما يسمعه وما يؤول إليه من وثائق وأصول مختلفة.
2. عدم التحيز في العمل الكتابي وتكويناته كشرط ضروري في تثبيت مكانة المؤرخ ومنزلته الفكرية، وذلك بالنظر لموضوعه نظرة علمية خالية من تأثيرات المذاهب السياسية والعقائدية مع إن هذا التحديد لا ينكر على المؤرخ أهمية الالتزام بنظرة فلسفية لكتابة التاريخ⁽⁴⁶⁾.
3. أن يكون المؤرخ ذا روح حركية علمية دؤوبة، وان يستفيد من كل المصادر التي تفيد بحثه، وإلا يدخر وسعا في محاولة الوصول إليها مهما كلفه ذلك من مشقة وجهد ونفقات، ولا يعتمد على بعض المصادر وهو يعلم أن هناك مصادر أخرى قد تفيده في زيادة تفهمه للموضوع، أو تغيير بعض وجهات نظره⁽⁴⁷⁾.
4. أن يكون المؤرخ أن يكون ذا قدرة على تصور المواقف التاريخية المختلفة، وان يحاول الاندماج في ملابساتها ومعايشة أبطالها، وتبين ذلك المناخ الذي وقعت فيه الحادثة، والعوامل الموضوعية والذاتية التي أدت إليها، وان يتعمق في نفسية الأبطال والقادة الذين أسهموا بأدوارهم في حركة التاريخ⁽⁴⁸⁾.
5. ومنأهم الصفات المنهجية التي يجب توفرها في شخصية المؤرخ هي الموضوعية وتجنب الذات في إطلاق الأحكام، والموضوعية العلمية هي موقف وحكم، ولا يمكن أن تكون امتناعا عن اتخاذ موقف، او توقفا عن إصدار حكم، فالحكم الموضوعي حكم التزم بالموضوع المحكوم عليه، وهو يعني تقدير مدى قربه من أصله ومادته أي الموضوع .

الخلاصة والتوصيات:

من دراستنا للموضوع يمكننا الخروج ببعض الملاحظات - والتي هي بمثابة الخلاصة والتوصيات معا- التي توصلت إليها عبر صفحات البحث، وهي:

1. ساهم تركيز التعليم العالي على إنتاج مرشحين مناسبين لسوق العمل في تقويض عملية تدريس التاريخ كقسم معرفي، مثل بقية العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية. وبذلك لا يتم تكريس الوقت والمال والخبرة المهنية بشكل كاف لتطوير مهارات تعلم التاريخ، أو تدريس التاريخ، أو إجراء البحوث التاريخية الراقية التي تعكس مدى تطور ورقي عقلية المؤرخ الجزائري. بمعنى: يجب الاهتمام بتدريس التاريخ للاعتبارات تتعلق بالانتماء والهوية الوطنية للمجتمع.

2. زيادة الاهتمام بدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الشعوب وجعله متوازناً علناً مع دراسة الجانب السياسي. وذلك بما يساهم في بلورة وصف قدرات المؤرخ الجزائري، ويجعله قادراً على النظر للأحداث بأفق أكثر اتساعاً مما هو عليه.
3. على الجهات الوصية العمل الجاد من أجل تشكيل لجنة عليا، لا تعتمد الأسماء بقدر الرغبة والقدرة على الاداء، لتطوير مفردات مناهج تدريس التاريخ في الجامعات الجزائرية على وفق التطور العالمي وبما يخدم البناء والاستقرار الحضاري والفكري، وصولاً إلى ما يخدم أجيالنا القادمة.
4. اتضح لنا، من أن الأساس في تجاوز كل المعوقات والأخطاء والهفوات التي تحول دون استمرار تراجع عملية تدريس التاريخ، التركيز على المقاييس التي تتعلق بتقنية البحث وفلسفة التاريخ، وذلك عبر الحرص والعمل أن يتكلف بتدريس تلك المقاييس أساتذة أصحاب خبرة ودراية في حقل التاريخ، مع منح تلك المقاييس المعاملات الأعلى. وبهذه المعالجة للخلل ستمكنا من بناء وإعداد مؤرخ جزائري متمكن.
5. الاستعانة بالتقنيات الحديثة في تدريس التاريخ واستخدام التكنولوجيا كشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعرض الأفلام الوثائقية واستخدام السبورات الذكية وربط المادة النظرية في الكتب المنهجية. لكون مثل هذه التقنيات تقرب الطلبة والباحثين أكثر فكثر نحو الالتصاق باختصاصهم، والاجتهاد في العمل والارتقاء به.
6. إن غياب المناهج والأساليب الحديثة في إيصال الغايات والأهداف من وراء دراسة التاريخ، سوف يجعلنا عاجزين عن تكيفها، إذا استمرت عملية تقليدها، لتتسجم مع الهوية الدينية والشخصية الوطنية، وجعلها قادرة على الاستجابة للتحديات التي تكتنف المجتمع في حاضره ومستقبله.
7. أصبح مقياس التاريخ في المدارس (الابتدائية والثانوية) مجرد مكّن من العلوم الاجتماعية. وقد أدى هذا الحط من مكانة التاريخ كموضوع أكاديمي في المدارس وبشكل طبيعي إلى انخفاض الاهتمام بالتاريخ كمادة للدراسة في الجامعة. مما جعل هناك تكريسا للرداءة وهبوط المستوى العلمي. وهذا يعني يجب العمل بجهد ومثابرة من أجل جعل مقول: الشخص المناسب في المكان المناسب شعاراً من أجل المحافظة الآليات والوسائل التي تمكن الجامعة الجزائرية في بناء شخصية مؤرخ قادر على تفاعل الماضي كأداة في التحفيز الحضاري في الحاضر والمستقبل.

الهوامش:

1. حول قيمة التاريخ ودور المؤرخ في المجتمعات الإنسانية، ينظر: جوزف هورس، قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، منشورات عويدات، بيروت، 1986، الطبعة الثالث، ص: 10-43.
2. محي الدين إسماعيل، توينبي منهج التاريخ وفلسفة التاريخ، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986، الطبعة الثانية، ص: 7.
3. المصدر فسه، ص: 20.
4. ج.هـ. بييري، فكرة التقدم، بحث في نشأتها وتطورها، ترجمة: عارف حذيفة، وزارة الثقافة، دمشق، 1988، الطبعة الأولى، ص: 9؛ غوستاف لوبون، فلسفة التاريخ، ترجمة: عادل زعيتر، دار أحياء الكتاب العربي، 1956، الطبعة الثالثة، ص: 25.
5. و.هـ. وولش، مدخل لفلسفة التاريخ، ترجمة: احمد حمدي محمود، مراجعة: محمد بكير خليل، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962، الطبعة الأولى، ص: 10.
6. ر.ج. كولنجوود، فكرة التاريخ، ترجمة: محمد بكير خليل، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1961، ص 41-42.
7. فاروق عمر فوزي، دور التاريخ في التوعية القومية، الموسوعة التاريخية الميسرة، بغداد، 1988، الطبعة الأولى، ص 7.
8. المقصود به منهج المؤرخ في عملية البحث والكتابة من حيث طرق وأصول وقواعد العمل التاريخي، الذي بموجبه ينتسب التاريخ إلى أصول البحث العلمي الحديث. وهي سلوك مكتسب وليس غريزي من الفطرة يحصل عليها المؤرخ بالتدريب العلمي على المهنة والحرص على ترسيخها. للتفاصيل ينظر: مرتضى حسن النقيب، المؤرخ المبتدئ ومنهج البحث التاريخي، كلية الآداب/جامعة بغداد، بغداد، 1999، ص 30-31.
9. احمد شلبي، المصدر السابق، ص 18-20.
10. محمد داود، تاريخ تطوان، الجزء الاول، مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، تطوان، بلا تاريخ نشر، ص: 33.
11. حاول الجيل الاول من مؤرخينا، امثال مبارك الملي، حينما هيمن الاتجاه الوضعي الاستعماري على الحقل المعرفي الخاص بتاريخ المغرب بحقبها المختلفة، وكرد فعل في ظهور الكتابات الطرفية ساهمت الى حد كبير في ايقاف الانهيار الفكري والحفاظ على استقلالية ماضي بلاد المغرب عن الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، حيث حاولت هذه الكتابات مسايرة الوعي الوطني الذي تبلور بصورة جلية في الربع الاول من القرن الماضي. حول مواجهة المشروع الفرنسي لكتابة تاريخ الجزائر، ينظر على سبيل المثال: علاوة عمارة، الشيخ مبارك الملي ومواجهة المشروع الفرنسي لكتابة تاريخ الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 3، ديسمبر 2008، معسكر، ص: 93-102.

12. تشير الدكتورة يمنى طريف الخولي حول قضية تخلف العلوم الإنسانية، بالقول: "أنها إشكالية ملحة ، تترك باحثيها والمهتمين بشأنها أجمعين، ويندر أن يتعرض عمل لفلسفة العلوم الإنسانية ومناهجها، ولا يشير الى تخلفها النسبي عن العلوم الطبيعية، حتى قيل إن وجود علوم طبيعية على أساس منطقي متقن ومنهجي راسخ، مثل بالنسبة لباحثي العلوم الإنسانية التحدي الذي ينبغي عليهم مواجهته للوصول بعلمهم الى مستوى يقارب العلوم الإنسانية". للتفاصيل ينظر: يمنى طريف الخولي، مشكلة العلوم الإنسانية تقنياتها وإمكانية حلها، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص: 35-52.

13. مر النشاط البحثي التاريخي الجزائري بتطورات عدة ليستقر بشكله الذي قائم الآن، فبعد تأسيس الدوائر الأكاديمية الفرنسية للمؤسسات الأولى للبحث التاريخي في الجزائر المستعمرة، جاءت مرحلة الاستقلال لتتطلب من ارث غلبت عليه الصبغة الإيديولوجية في كثير من الأحيان، خصوصا فيما اصطلح عليه آنذاك بالغزوة العربية وبالقرن المظلمة. ولم تكن إعادة تأسيس المؤسسات الجامعية والبحثية بالعملية السهلة نظرا للنقص الكبير في تعداد الباحثين الأكفاء. إن الباحث الجزائري اليوم مدين لكل رواد المدرسة التاريخية الجزائرية الذين انطلقوا بإمكانيات بسيطة لتكوين أجيال من الباحثين. عن هذا الموضوع ينظر: علاوة عمارة، خمسون سنة من البحث في التاريخ الوسيط بالجامعة الجزائرية (1962-2012)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 7، ديسمبر 2012، معسكر، ص: 109.

14. يشير الباحث عبد القادر بلحاج إلى أن الجامعة الجزائرية تهدف الى تحقيق ثلاث أهداف: التدريس الجامعي الذي يقوم بإعداد الطاقات البشرية في كافة التخصصات والمهن في شتى المجالات من اجل تحقيق تنمية التفكير العلمي وتعليم أساليب التفكير المبتكر واكتساب الطالب المهارات الأساسية المناسبة لتخصصه، والثاني البحث العلمي المتمثل في إجراء البحوث الأساسية والإجرائية والتطبيقية التي تتعلق بقضايا المجتمع ، والثالث هو تنمية المجتمع وخدمته وتزويده بمختلف التخصصات والمهن المطلوبة. ينظر: عبد القادر بلحاج، علاقة التكوين الجامعي بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية أثناء الإصلاح في الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 9، ديسمبر 2014، معسكر، ص 24.

15. لقد واجهت المنظومة الجامعية الجزائرية منذ الاستقلال عدة تحديات، وسعى القائمون عليها إلى الاستجابة لحاجات الوطنية المتزايدة في مجال التكوين وإعداد الإطار اللازمة للدولة الناشئة، وذلك من خلال استحداث منظومات جامعية وتشريعات قانونية تضمن لأكثر عدد من الجزائريين الحصول على تكوين جامعي نوعي وشامل يأخذ بنظر الاعتبار المستويات العلمية والتحديات الاجتماعية والثقافية للطلاب. للتفاصيل ينظر: عبد القادر بلحاج، المرجع السابق، ص: 21-28.

16. يرجع التربويون تعاقب الإصلاحات الجامعية لعدم مسايرة المناهج الدراسية في الجامعة والمدارس العليا لتحديات التنمية الوطنية ويعود ذلك إلى عدة عوائق تعانيها الجامعة منها: السياسي والاستراتيجي والمادي والتنظيمي والبيداغوجي. ونتيجة ذلك، عرفت المناهج الدراسية في الجامعة الجزائرية عدة تغييرات وتحولات، الا ان في غالبيتها دون المستوى المطلوب. عبد القادر بلحاج، المرجع السابق، ص: 24.

17. ويتجلى هذا واضحا من خلال الإحصائيات التي أجراها الباحث علاوة عمارة بخصوص توجهات الباحثين على مستوى الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية، حيث نجد إن الانشغالات البحثية كانت تتركز على تاريخ الجزائر بالدرجة الأولى، ومن ثم التاريخ المغربي في الدرجة الثانية. قد تكون التفسيرات التي قدمها الباحث تأخذ جانبا من الصواب، في المراحل الأولى من الاستقلال، وذلك لأسباب تتعلق بمحورية الإسلام والعروبة في بناء الهوية الوطنية الجزائرية، والارتباط بالشرعية التاريخية وبتضحيات الجزائريين في سبيل حريتهم وبالتالي بناء نوع من الذاكرة ومحاولة فهم صيرورة الأحداث التاريخية. ينظر: علاوة عمارة، خمسون سنة من البحث، ص: 109-110.
18. المرجع نفسه، ص: 25.
19. بشير مولاي لخضر، واقع مناهج البحث: الواقع الجزائري قراءة في الموضوع والإشكالية، مجلة الواحات، العدد: 4، مارس 2009، غرداية، ص: 357.
20. المرجع نفسه، ص: 358.
21. يعلق الباحث بشير مولاي لخضر على كينونة الأستاذ في الجامعة بالقول: "وقد غلبت مهام التدريس على جل اساتذة الجامعات في الوطن العربي فلم يتهيأ لهم أن يتفرغوا للبحث العلمي كليا بالقدر الذي يتيح نوعا من المواكبة التي تؤهلهم هم قبل غيرهم أن يكونوا معالم فارقة في ميادين تخصصاتهم وليسهروا بدورهم على تاطير نخب تثري البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية"، ينظر: بشير مولاي لخضر، المرجع السابق، ص: 359.
22. نقلا عن: لخضر بولطيف، الأبعاد المعرفية والمنهجية لبرامج تدريس التاريخ في الجامعة الجزائرية - رصد تقييم، ومناقشة البدائل -، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 9، ديسمبر 2014، معسكر، ص 375.
23. فاطمة قدورة الشامي، المصدر السابق، ص 161-162.
24. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 20-21.
25. عبد الوهاب ابراهيم ابو سليمان، المصدر السابق، ص 37.
26. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 21.
27. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص ح.
28. عامر قنديلجي، المصدر السابق، ص 42.
29. فاطمة قدورة الشامي، المصدر السابق، ص 162.
30. محمد الصاوي محمد مبارك، المصدر السابق، ص 11.

31. عبد الواحد ذنون طه، المصدر السابق، ص 34-35.
32. عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، المصدر السابق، ص 39.
33. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 22.
34. حسن عثمان، المصدر السابق، ص 18.
35. قاسم يزبك، المصدر السابق، ص 45؛ محمود محمد الحويري، المصدر السابق، ص 28 و 30.
36. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، في منهج البحث التاريخي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بلا تاريخ نشر، ص 32.
37. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، المصدر السابق، ص 32-33.
38. حسن عثمان، المصدر السابق، ص 19.
39. حمد عواد حسين، صناعة التاريخ، مقال منشور في مجلة: عالم المعرفة، المجلد الخامس، العدد (أفريل - جوان)، السنة 1974، الكويت، ص 120.
40. قاسم يزبك، المرجع السابق، ص 46.
41. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، المصدر السابق، ص 33 .
42. عبد الواحد طه ذنون، المصدر السابق، ص 39؛ قاسم يزبك، المصدر السابق، ص 46-47.
43. حمود محمد الحويري، المصدر السابق، ص 31.
44. مرتضى حسن النقيب، المصدر السابق، ص 23.
45. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، المصدر السابق، ص 33.
46. محمود محمد الحويري، المصدر السابق، ص 28-29.
47. عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، المصدر السابق، ص 33.
48. حسن عثمان، المصدر السابق، ص 22-23.